

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٤ بتعيين رئيس ديوان رئيس
الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات رئيس ديوان
رئيس الجمهورية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٧٤ بشأن تنظيم رئاسة الجمهورية ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم استخدام وتمليك
سيارات الخدمة الخاصة بأجهزة رئاسة الجمهورية .

قرر :

(المادة الأولى)

يكون استخدام السيارات التابعة لديوان رئيس الجمهورية غير المخصصة للخدمة العامة
وتمليكها طبقاً للأحكام الواردة في المواد التالية . ويقصد بالسيارات غير المخصصة للخدمة
العامة تلك التي لا تكون مخصصة بصفة دائمة للأغراض الخاصة والمصلحية لرئاسة الجمهورية
والتي تخدم الأغراض الوظيفية للعاملين بأجهزة رئاسة الجمهورية بخلاف أوجهها .

(المادة الثانية)

تخصص لكل من العاملين بمكتب نائب رئيس الجمهورية وديوان رئيس الجمهورية
والسكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية ، الأصليين والمنتدبين ، شاغلي وظائف الإدارة العليا
سيارة لاستعماله الوظيفي وأخص وذلك طبقاً للطرزات التي يحددها رئيس الديوان
لكل فئة .

ويجوز بحسب الإمكانيات المتاحة وبقرار من رئيس الديوان تخصيص سيارات
للعاملين بأجهزة رئاسة الجمهورية من شاغلي الدرجات الأدنى ممن تقتضى طبيعة وظائفهم
استخدام السيارات على أن يكون ذلك في أضيق الحدود وعند الضرورة القصوى .

ولا تخصصر سيارة للعاملين بالرئاسة الذين لم يمضوا في وظائفهم بها ستة أشهر ما لم يقرر رئيس الديوان . لاعتبارات صالح العمل خلاف ذلك .

(المادة الثالثة)

يكون الأصل - تصييص السيارة للعامل بدون سائق إذا توافرت فيه شروط ضمان القيادة السليمة من إجادته لها وتوافر الشروط الصحية وغيرها من الشروط التي يضعها رئيس الديوان لتأمين حسن استخدامها .

و يجوز لرئيس الديوان أن يقرر تخصيص السيارة بسائق لمن تقتضى ظروف عمله ذلك أو لمن لا تتوفر له شروط الضمان الكافي لاستخدام السيارة بنفسه .

(المادة الرابعة)

يعتبر العامل المخصصة له سيارة مسئولاً مسؤولية كاملة عما ينتج عن استخدامها كما يكون مسئولاً عن صيانتها وإجراء الإصلاحات اللازمة لها سواء نتجت عن الاستعمال العادي أو عن الحوادث التي يرتكبها .

(المادة الخامسة)

على العاملين الذين تخصص لهم سيارات بدون سائق أن يحسنوا استخدامها وأن يقوموا بأعمال الصيانة والإصلاح الواجبة لها باذلين في ذلك عناية الرجل الواجبة لها باذلين في ذلك عناية الرجل الحريص لأمواله .

وعلى الجهاز الفني المختص بديوان الرئاسة إتخاذ الإجراءات الكفيلة لتأكد من تنفيذ ذلك .

كما يجب على العامل الذي خصصت له سيارة بدون سائق إعادة السيارة التي انتهت فترة تخصيصها أو تقرر إنهاء تخصيصها في حالة جيدة من الاستعمال العادي فإذا وجدت بها عيوب ناتجة من سوء الاستخدام تم إصلاح اللازم على نفقته .

وتستبدل البطاريات مرة كل سنتين وإطارات السيارة المخصصة مرة كل ثلاث سنوات وذلك على نفقة رئاسة الجمهورية كما تتحمل الرئاسة تكاليف تجديد رخصة السيارة المخصصة ويحمل العامل المخصصة له السيارة بقيمة المخالفات التي يستحق سدادها لدى تجديد الرخصة وتسدّد دفعة واحدة في هذا الميعاد .

(المادة السادسة)

تكون المدة المخصصة لاستخدام السيارة سبع سنوات من تاريخ بدء تسييرها وعند انقضاء هذه المدة تخصص للعامل سيارة أخرى جديدة إذا سمحت الإمكانيات بذلك ولا أجرى للسيارة تجديد شامل وتكون المدة المحددة لاستخدامها بعدها أربع سنوات . وتكون أسبقية استعواض السيارة بأخرى حديثة للطرازات الأقدم من السيارات التي انتهت مدة استخدامها - وذلك طبقاً للنظام الذي يضعه رئيس الديوان .

(المادة السابعة)

يصرف للعاملين المخصص لهم سيارات بونات للوقود طبقاً للكميات المحددة بالجدول المرفق كما تصرف لهم مصاريف الصيانة والعمرات حسب ما هو محدد في الملحق المرفق . وذلك طبقاً للنظام الذي يضعه رئيس الديوان . ويتضمن هذا النظام جواز صرف بونات وقود إضافي حسب طبيعة الأعمال وفي حالة المأموريات الخاصة .

(المادة الثامنة)

لرئيس الديوان بقرار مسبب إنهاء تخصيص السيارة إذا ثبت إساءة استخدامها بما يعرضها للتلف أو يسبب لكرامة الوظيفة ومقتضياتها .

(المادة التاسعة)

يوقف تخصيص السيارة للعامل ويلزم بتسليمها في حالات الإعارة والندب خارج الرئاسة لمدة تجاوز ثلاثة أشهر وكذا في حالات الإجازات الدراسية أو الخاصة التي تجاوزت هذه المدة والوقف عن العمل .

(المادة العاشرة)

لا يجوز الجمع بأي حال من الأحوال بين بدل الانتقال الثابت وبين تخصيص السيارة .

(المادة الحادية عشر)

يجوز إذا تاحت الظروف للعاملين برئاسة الجمهورية المخصصة لهم سيارات على الوجه المتقدم متى أمضوا بخدمة أربع سنوات متصلة ، وإذا رغبوا في ذلك أن يمتلكوا تلك السيارات عند تركهم الخدمة برئاسة الجمهورية لغير الأسباب الماسة بالكرامة والشرف ، كما يجوز ذلك لمن حده العائل من أفراد أسرته (زوجته أو أولاده) حسب الأحوال في حالة وفاة العامل أثناء الخدمة .

ويحدد الثمن الذي تباع به السيارة عند التملك طبقا للعناصر الآتية :

(أ) القيمة الدفترية وقت شرائها .

(ب) قيمة ماركب بها من أدوات وأجهزة إضافية .

(ج) ثلث قيمة العمرات العمومية التي أجزت للسيارة قبل التملك وبعد تفسير قيمة السيارة ، وفقا للعناصر المتقدمة ، تحسب القيمة عند التملك على أساس استئصال قسط الاستهلاك الآتى :

- ٢٠٪ لاستعمال سنة
- ٣٠٪ لا استعمال سنتين
- ٤٠٪ لا استعمال ثلاث سنوات
- ٥٠٪ لا استعمال أربع سنوات
- ٦٠٪ لا استعمال خمس سنوات
- ٧٠٪ لا استعمال ست سنوات فأكثر

(المادة الثانية عشر)

يتم تسديد ثمن السيارة المملوكة على ستين قسطا شهريا متساويا ويضاف إلى الثمن المحدد طبقا للمادة السابقة مصاريف استصدار وثائق تأمين بثمن السيارة أو المتبقى من ثمنها لصالح رئاسة الجمهورية في حالة القعد الكامل أو التلف الجسيم .
ويؤخذ على العاملين إقرار بنخصم الأقساط المستحقة .

(المادة الثالثة عشر)

يضع رئيس الديوان نظاما لنقل العاملين برئاسة الجمهورية من لا ينطبق عليهم نظام التخصيص من مازلمهم أو مقار أعمالهم والعودة بسيارات الركوب الجماعية .

(المادة الرابعة عشر)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم استخدام وتمليك سيارات الخدمة الخاصة بأجهزة رئاسة الجمهورية .

(المادة الخامسة عشر)

على رئيس ديوان رئيس الجمهورية ووزير المالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

(المادة السادسة عشر)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٤٠٠ (أول مارس سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

التكاليف السنوية للسيارة

ملاحظات	نوع السيارة			النوع
	فوق المتوسط	متوسطة	صغيرة	
فوق المتوسط بيجو ٤ ٥	٣٠٠٠ لتر سنويا	٢٤٠٠ لتر سنويا	١٥٠٠ لتر سنويا	الوقود
فيات ١٣٢ مرسيدس حتى ٢٣٠	٧٢ ٢١٦	٦٠ ١٥٦	٦٠ ٩٦	الصيانة والإصلاح الجارى (العادى) إصلاح - نامة كبيرة (عمرا)

على أن تزداد تكاليف الصيانة والإصلاح وإجراء العمرة بالنسب السنوية الآتية :

٢٠ .٪ بعد استعمال سنة

٣٠ .٪ بعد استعمال سنتين

٤٠ .٪ بعد استعمال ثلاث سنوات .

٥٠ .٪ بعد استعمال أربع سنوات .

٦٠ .٪ بعد استعمال خمس سنوات .

٧٠ .٪ بعد استعمال ست سنوات فأكثر .